تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا

السيد علي أحمد الصوري

الملخص:

مما لا شك فيه ... أن موضوع الاستثمار الأجنبي يحظى بأهمية عظمى في اقتصاديات الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة، وذلك على حد سواء ... وترجع أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر .. أكثر وضوحاً للدول النامية نظراً لما يواجه تنميتها من صعاب وتحديات أكثر مما يواجه الدول المتقدمة ... من هنا تتنافس معظم البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وذلك لتحقيق أهدافها المرجوة .. لذلك تسعى البلدان النامية إلى البحث عن مصادر خارجية الهدف منها تمويل خطط التنمية بها، وذلك بالعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على الانسياب إليها فتسعى إلى الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وكذلك رفع كفاءة الأيدي العاملة وزيادة تدفق رءوس الأموال الأجنبية إليها، من أجل هذا كله تسعى هذه الدول إلى توفير المناخ الاستثماري المناسب لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ... كما تبذل كل ما في وسعها على سن التشريعات التي توفر الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي من أية مخاطر قد يتعرض إليها مشروعه الاستثماري.

Abstract:

There is no doubt that the issue of foreign investment is of great importance in the economies of developing countries as well as developed countries. The importance of economic development in our modern world is more pronounced for developing countries because of their difficulties and challenges. Which is facing the developed countries ... Hence most countries compete to attract foreign investment to achieve their desired goals .. Therefore, developing countries seek to seek external sources aimed at financing their development plans, by working to attract foreign capital and encourage them to flow to it To get a handle For this purpose, these countries seek to provide the suitable investment climate to attract foreign investments ... They are also doing everything in their power to enact legislation that provides legal protection for the foreign investor from any Risks to which his investment project may be exposed.

المقدمة:

منذ اتجهت البلدان النامية ومنها الهند وماليزيا إلى تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، أحست بالحاجة الملحة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية إلا أنها واجهت عجزاً في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، بسبب ما تعانيه الدولة نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتوفير ما تحتاج إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحتى تستطيع هذه البلدان الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية كان لابد أن توفر لها المناخ الملازم الذي يشجع هذه الأموال على الانتقال إليها، وازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في عملية التنمية، خصوصاً بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينيات، فقد أخذت معظم الدول النامية تسعى إلى جذب هذه الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها وفي مواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية (وأصبحت الاستثمارات الأجنبية مجالاً خصباً لدراسة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تدفق هذه الاستثمارات في صور متعددة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية)[1].

الهدف من البحث:

يتمثل الهدف من البحث إجمالاً في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية وحوافزها في تشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية، وتسعى إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع الزراعي في كلاً من الهند وماليزيا وما توفره هذه الدول من مناخ وحوافز جاذبة للاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاع الزراعي، كما تتضمن هذه الدراسة صورة مقارنة بين هذه الدول التي تسعى إلى تشجيع رؤوس الأموال للاستثمار الزراعي في أراضيها ومعرفة دور الاستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر والجوع ومساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والكمي والمقارن والمنهج الوصفي للتعريف بالاستثمار الأجنبي ومناخ وحوافز الاستثمار بالإضافة إلى التعريف بواقع القطاع الزراعي في الدول محل الدراسة والمنهج الكمي الذي يمكن من دراسة المعطيات الرقمية للإنتاج والواردات وحجم الاستثمار، والمنهج المقارن لبيان واقع المناخ الاستثماري في هذه الدول.

أهمية البحث:

١) أن الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد المصادر المهمة لزيادة رؤوس الأموال وخاصة في القطاع الزراعي، ولكي يأتي الاستثمار الأجنبي بثماره والفوائد المرجوة منه لابد أن يتمتع بقدر كبير من الحوافز والمزايا في هذه البلدان الأمر الذي يشجعه على الانسياب إليها.

٢) أن دراسة واقع الاستثمارات الزراعية والحوافز الجاذبة لها تشكل الأساس الذي تنطلق منه الخطط التنموية الضرورية للبلدان النامية.

٣) أن رؤوس الأموال تتحر بين مختلف دول العالم، والدافع الأساسي من وراء هذه الحركة هو السعي نحو مناخ أكثر طمأنينة وأكثر تحقيقاً للربح ومن هنا تبرز أهمية حوافز الاستثمار.

٤) أن المستثمر الأجنبي يبحث عن أية دولة تقدم له المزيد من الفرص لتحقيق أكبر معدل من الأرباح، فضلاً عن توفير الضمانات والحوافز المختلفة للمحافظة على أمواله من المخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك تعمل الدول النامية على توفير المناخ السياسي والاقتصادي والقانوني لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها.

٥) أن تفعيل الاستثمارات في القطاع الزراعي يأخذ أبعاد استراتيجية مهمة على كلا من الصعيد الوطني والعلمي ويقول عليه في تنمية موارد البلاد ومجال عمل الغالبية من أبناء البلدان الجاذبة له وتحقيق الأمن الغذائي لها وتحقيقه للتكامل الاقتصادي والتجاري للبلاد.

اشكالية البحث:

أن الاستثمارات في القطاع الزراعي تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الفردي والقومي إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة في الدول محل البحث، ولذلك فإن توفير المناخ المناسب والحوافز الجاذبة لهذه الاستثمارات له أثر كبير في جذب هذه الاستثمارات.

خطة البحث:

حيث قسم البحث إلى ثلاثة فصول ... في حين تناول الباحث في نهاية الفصول أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها.

نقص رؤوس الأموال في البلدان النامية يرجع للأسباب الآتية:

١) نقص الأدخار:

إن نسبة الأدخار إلى الدخل القومي توضح لنا مدى نقص رؤوس الأموال في البدان النامية، فبينما تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى ١٥% أو ٢٠% نجدها لا تتعدى في البدان النامية عن ٥%[٢].

٢) ضآلة نصيب الفرد من الأصول الرأسمالية مقارنة بنصيب الفرد في البلدان المتقدمة:

فالدخول في البلدان النامية منخفضة جداً نظراً لأن غالبية الأفراد يعملون بالزراعة والزراعة ضعيفة الإنتاج في الغالب الأعم، كذلك الصناعة في البلدان النامية ضعيفة ومتخلفة وكل هذه المظاهر تدل على نقص رؤوس الأموال وندرتها في البلدان النامية، وكان من نتيجة ذلك أن قلت في البلدان النامية، وكان من نتيجة الرئيسية التي لا غنى عنها لتطور الصناعة والزراعة[٣].

٣) توجيه الاستثمار إلى عمليات غير منتجة:

حيث أثبتت التجربة أن أصحاب رؤوس الأموال في البلدان النامية لا يستثمرون أموالهم في عمليات منتجة تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي أو الصناعي، ولكنهم

يفضلون غالباً توجيه أموالهم ومدخراتهم نحو شراء الأصول العينية كالعقارات والأراضي الزراعية، أو توجيهها نحو عمليات المضاربة.

٤) الأكتناز:

حيث يلاحظ أن طبقة الأغنياء في البلدان النامية يوجهون جزءً كبيراً من أموالهم نحو الاكتناز في شكل مجوهرات ومعادن نفسية أو احتجاز جزء من هذه الأموال ومنعها من التداول(٤).

٥) هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:

من هنا نرى أن من أهم أسباب نقص رؤوس الأموال في البلدان النامية أن الطبقات الفنية تميل إلى توجيه جانب كبير من رؤوس أحوالها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية ظنا منهم بوجود الضمان والأمان أو من أجل الحصول على فؤاد مرتفعة، وخير دليل على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة أكبر الدول التي يعتقد الكثيرون أنها مستودعاً آمنا لإيداع أموالهم بتجميد ما لدى بنوكها من ودائع خاصة بدول أو أفراد أجانب(٥).

٦) الميل للمحاكاة:

ويقصد بذلك محاولة الأفراد في البلدان النامية وبصفة خاصة الأغنياء منهم تقليد أنماط الاستهلاك الشائعة في البلدان المتقدمة والتي يتعرفون عليها عن طريق السفر، أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وبمجرد أن ينتقل نمط جديد للاستهلاك الراقي إلى البلدان النامية فإنه يأخذ في الانتشار تدريجياً حتى ينتشر في النهاية بين جميع أفراد الفئات المرتفعة الدخل، فيقبلون على شراء السلع الاستهلاكية الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاتفاق على الاستهلاك، الذي يؤدي بدوره إلى نقص الأدخار أو ضعف التكوين الرأسمالي(٦).

صور انتقالات الاستثمارات الأجنبية:

ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في عملية التنمية خصوصاً بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينيات، فقد أخذت معظم الدول النامية تسعى إلى جذب هذه

الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها في مواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية وأصبحت الاستثمارات الأجنبية مجالاً خصباً لدراسة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تدفق هذه الاستثمارات في صور متعددة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن التفرقة بين شكلين رئيسين من أشكال الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ويقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته للصيب منها يكفل له حق الإدارة

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع(٧).

ب- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

وهي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع، ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر(٨).

عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية:

أولاً: عوامل اقتصادية:

وتلعب هذه العوامل الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، ومن أهم هذه العوامل حجم السوق للبلد المستورد، وفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأثمانها، سعر الصرف ومدى ثباته، القوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة بالاستثمارات الوطنية، المعاملة الضريبية،

درجة الانفتاح على العالم الخارجي، القوة التنافسية للاقتصاد القومي، القدرة على إدارة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه[٩].

ويحصن التعرض إلى بعض هذه العوامل على النحو التالي:

١) درجة الانفتاح على العالم الخارجي.
٢) القوة التنافسية للاقتصاد القومي.
٣) القدرة على إدارة الاقتصاد القومي.
٤) قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه.

ثانياً: عوامل سياسية:

وتلعب العوامل السياسية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف يتعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبياً[١٠].

ثالثاً: عوامل قانونية:

وتتمثل فيما يلي:

١) الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه.
٢) الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية الصادرة والتجميد.

وعموماً فإن من مظاهر المناخ الجيد للاستثمار ما يلي:

١) إتباع سياسات التحرد الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.
٢) عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

٣) تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة اعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.
٤) تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة المباشرة نشاطها، ويتيسر إقامة المستثمرين داخل الدولة المضيفة.
٥) توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل الاتصال وتميزها وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري.
٦) توافر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.
٧) التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر[١١].
٨) توفير البنية الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية.
٩) خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن السياسات المالية والنقدية للدولة تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة[١٢].

فاعلية نظام الحوافز الضريبية وأثره على زيادة الاستثمار في الهند وماليزيا:

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية:

يتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أن جميعها تدور حول اعتبارها نظاما يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الأدخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة[١٣].

إذن فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث أثار إيجابية من شأنه أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

ثانياً: أهمية الحوافز الضريبية:

تلعب الحوافز الضريبية دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً، واجتماعياً للدولة وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التميزية أو المنخفضة أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو للتوسع فيه(١٤).

ثالثاً: الهدف من الحوافز الضريبية:

إنه سعياً من جانب الدول النامية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز الضريبية لهؤلاء المستثمرين، بغرض تحقيق بعض الأهداف والتي من أهمها(١٥).

١) تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد.
٢) تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني.
٣) حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلاً من تحويلها إلى الخارج.
٤) تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التقديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع.

العوامل المهددة للحوافز الضريبية:

إنه من الخطأ بمكان افتراض أن التعدد والتنوع في الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والوطنية، أو جعل الدولة المضيفة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي ففي بعض الحالات قد تمنح الدولة المضيفة أنواعا كثيرة من الحوافز والمزايا الضريبية للاستثمار الأجنبي، ومع ذلك نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها محدود للغاية، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى غير الحوافز الضريبية قد تلعب دوراً أكثر تأثيراً على حجم ومدى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة[١٦].

ومن أهم هذه العوامل:

١- حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار.
٢- الموقع الجغرافي المتميز.
٣- الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف للاستثمار.
٤- الظروف السياسية.

دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الماليزي:

يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الزراعة كانت القطاع الاقتصادي الأول والأساس الذي كون القاعدة التي انطلقت منها الدفعة الإنمائية والتقدمية في معظم الدول المتقدمة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، أما في الدول النامية فالزراعة بالرغم من تقليديتها إلا أنها تمثل القاعدة الأساسية لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يدل حل أنها النشاط الوحيد الذي سبق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويعتبر القطاع الزراعي في ماليزيا الرائد الأول والمحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهناك عوامل أدت إلى سيادة الزراعة على اقتصاديات ماليزيا منها وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة والقادرة على العمل الزراعي، وأيضاً

يسود ماليزيا مناخ ملائم للإنتاج الزراعي، وتتوفر منه وسائل الري مما مكن من إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المختلفة[١٧].

ويمكن تحديد الدور الفعال والبارز، الذي يساهم به القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الآتي:

أولاً: الدور المباشر الذي تلعبه الزراعة في زيادة الدخل مع المستويين الفردي والقومي.

ثانياً: الدور غير المباشر الذي يلعبه القطاع الزراعي، من خلال تأثيره على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يسيطر القطاع الزراعي سيطرة تامة على مسار الاقتصاد الماليزي حيث تأتي منه معظم الإيرادات العامة للدولة، كما يساهم بأكبر قدر من الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح متوسط إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإجمالي:

القطاع	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الزراعة	٤٧.٦	٤٨.٧	٤٩.٨	٤٦.٤
الصناعة والتعدين	٨.٣	٨.١	٩.١	١٥.٤
الكهرباء والمياه	١.٩	١.٨	١.٨	١.٧
التشييد	٤.٩	٥.١	٤.٩	٤.٧
الخدمات الحكومية	٤.٩	٦.٥	٦.٢	٥.٨
الخدمات الأخرى	٣١.٤	٢٩.٨	٢٨.٢	٢٦.٤

– **المصدر**: التقرير السنوي لبنك ماليزيا عام ٢٠٠٠م.

من الجدول السابق يتضح أن القطاع الزراعي يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متفوقاً على كل القطاعات الأخرى وهذا يدل على أنه يحتل مكان الصدارة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ويعتبر القطاع الزراعي مصدراً مهماً لتوفير العملات الصعبة، من خلال مساهمته في حصيلة الصادرات الماليزية والتي تقدر بحوالي ٩٠% من إجمالي

الصادرات الماليزية، لذا يتحمل قطاع الزراعة العبء الأكبر من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا يمكنه استيعاب واستخدام كثير من السلع والخدمات المنتجة خارجه، حيث يعتبر سوق المنتجات القطاعات الأخرى والخدمات مما يؤكد أهميته لكل من الصادرات والواردات[١٨].

في بداية الستينات تم وضع الخطة العشرية ١٩٦١/٦٠ – ١٩٧١/٧٠ وهي تعتبر أول مبادرة جادة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا وقد أخذت استراتيجية الخطة العشرية القطاع الزراعي كمحور التنمية خلال فترة الخطة، واعتبرت القطاع الحديث في الزراعة هو المحرك الرئيسي لهذه العملية، حيث أنيط بالقطاع الزراعي تحقيق الأهداف التالية:

١) التوسع في المحاصيل الغذائية للاكتفاء الذاتي.
٢) إنتاج المحاصيل البديلة للسلع المستوردة لتوفير العملات الأجنبية.
٣) إنتاج الخامات الزراعية لسد احتياجات الصناعة المحلية.
٤) التوسع في إنتاج المحاصيل القابلة للتصدير لزيادة عائدات البلاد من العملات الأجنبية[١٩].

أهمية الزراعة ونظمها:

تهدف الزراعة إلى مد الإنسان بالمواد الغذائية وتوفير الخامات النباتية والحيوانية للصناعة، حيث هي حرفة واسعة الانتشار الجغرافي لأن عوامل قيامها بسيطة نسبيا بالمقارنة بالصناعة والتعدين فهي توجد في كل مكان وعندي أي جماعة، ويمكن الاستدلال على أهميتها من خلال عدة معايير مثل عدد العاملين فيها، كم الإنتاج منها، مدى مساهمتها في التجارة الدولية وفي الدخل القومي وإذا كان عدد سكان العالم سنة ١٩٨٢ نحو ٤.٦ بليون نسمة نجد أن نسبة الذين يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوان نحو ٤٥% من سكان العالم أي نحو ٢٠١٥ مليون نسمة[٢٠]. كون عمال الزراعة ٤٤.١% من جملة العمال في العالم يعني أنها أهم الحرف على الإطلاق على الرغم من زيادة أهمية التعدين أو الصناعة التمويلية في بعض الدول، إلا أن

الزراعة تظل غاية في الأهمية على سبيل المثال إنجلترا دولة صناعية من الدرجة الأولى ولا يعتمد على الزراعة فيها سوى ٥% من جملة السكان، إلا أن الزراعة تنال اهتمام كبير، بذلك توفير الزراعة في الترويج أهم حرفة على الإطلاق على الرغم من أن الظروف ليست مواتية لها تماما بالنسبة لقطع الغايات والصيد.

- المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

١- **الأسواق:** يعد حجم السوق المحلي وإمكان الدخول إليه وكذلك القوة الشرائية للسكان وإمكان نمو تلك المتغيرات ومعدل النمو الاقتصادي، جميعها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات الأجنبية في تقديرها مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر(٢١).

٢- **الموارد الطبيعية:** يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر عادة نحو البلدان الفنية بالموارد الطبيعية ويتناسب حجمه طردياً مع وفرة تلك الموارد في البلدان المضيفة ذلك من أجل تكاليف الإنتاج إلى أدنى ما يمكن بهدف تحقيق أقصى الأرباح.

٣- توافر الأيدي العاملة ومستويات الأجور.

٤- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية.

النتائج والتوصيات:

التوصيات:

يتضح لنا من خلال النتائج المستخلصة من البحث حول:

" تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي دراسة مقارنة بالهند وماليزيا " أن السياسة الضريبية تلعب دوراً هاماً في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وأن هذه الاستثمارات تحمل في طياتها أثاراً إيجابية وأثاراً سلبية على اقتصاديات البلدان محل الدراسة، ويطرح الباحث عدة توصيات ومقترحات نحو تحقيق أقصى فائدة ممكنة للاقتصاد.

أولاً: العمل على توفير المناخ الجيد للاستثمار ، فالمناخ الجيد للاستثمار يكبر من أهم العوامل تأثيراً في قرار المستثمر في استثمار أمواله في الدولة المضيفة ، ولذا يجب

على الدولة أن تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري من الناحية السياسية والاقتصادية وتري أن توفير المناخ الاستثماري الجيد يتطلب ما يلي:

١) توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروعات الاستثمارية ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرقة إتمام الإجراءات الحكومية.

٢) التأمين الكامل للشركات الاستثمارية ضد المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر.

٣) تقرير المزايا والحوافز اللازمة لتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة، في صورة اعفاءات ضريبية أو جمركية أو في صورة خدمات لأزمة للمشروعات الاستثمارية.

٤) توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها وذلك لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري حيث تعتبر ملائمة البنية الأساسية بالدولة المضيفة من أهم العوامل التي يضعها المستمر في الاعتبار عندما يقرر استثمار أمواله في الخارج.

٥) تسهيل تملك الشركات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها وتيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.

٦) عدم التمييز في المعاملة الضريبية بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ثانياً: ضرورة استخدام السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو الإقليم الأقل تقدماً والتي في حاجة إلى مزيد من الاستمارات التحقيق تنميتها الاقتصادية ، وذلك بمنح مزيد من المزايا والاعفاءات الضريبية للشركات الاستثمارية التي تتجه الى المناطق النائية والمناطق الصناعية الجديدة بما يكفل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتحقيق العدالة بين سكان الأقاليم المختلفة.

ثالثاً: ضرورة استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الشركات الاستثمارية على جلب التكنولوجيا المتقدمة التي تناسب الاقتصاد الهندي والماليزي من حيث استخدام أسلوب الإنتاج كثيف الاستخدام للعمالة مع المحافظة على هذا النمط من التكنولوجيا ، وذلك

لإتاحة الحد الأقصى من فرص العمل لتشغيل العمالة والمساهمة في حل مشكلة البطالة ويتحقق ذلك من خلال تمييز الشركات الاستثمارية كثيفة الاستخدام للعمالة بالمقارنة بالشركات كثيفة الاستخدام لرأس المال ضريبياً.

رابعاً: ضرورة استخدام السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المشروعات الإنتاجية والتصديرية وذلك بتمييز الاستثمارات التي تنم في القطاعات السلعية (الصناعية والزراعية) ضريبياً مقارنة بالاستثمارات التي تتم في القطاعات الاستهلاكية والتمويلية وذلك أن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات السلعية يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية سواء الزراعية أو الصناعية تمت الصنع ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الموارد العامة للدولة من النقد الأجنبي نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحقيق العجز في ميزان المدفوعات.

خامسًا: العمل على استقرار النظام الضريبي ، ذلك أن كثرة التعديلات في التشريعات التي تنظم فرض الضريبة تجعل العام المستثمر الأجنبي بها أمر جد عسير ، ولا شك أن المستثمر الأجنبي يهمه الوقوف على النظام الضريبي الذي تخضع له ارباحه فإذا كان هذا النظام لا يتسم بالاستقرار ، بل تدخل على تعديلات كثيرة بين حين والأخر ، فإن ذلك يجعله يفقد الثقة في هذا النظام ومن ثم يفضل الابتعاد بأمواله لاستثمارها في بلد آخر يتسم نظامه الضريبي بالاستقرار.

سادساً: ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا وتدريب الأفراد في ماليزيا.

سابعاً: زيادة التركيز على الاستثمارات عالية التكنولوجيا كثيفة رأس المال وذلك لأن منتجاتها هي الوحيدة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ثامناً: يمكن لبقية الدول العربية والأسيوية الاستفادة من تجربة ماليزيا في تطوير قدراتها العلمية وتطوير نظامها التعليمي بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان.

تاسعاً: توحيد مؤسسات الإقراض الحكومية المختصة بالقطاع الزراعي منعاً للازدواجية في منح القروض وضمان استغلال رأس المال المتاح بطريقة أكثر كفاءة.
عاشراً: تقدير الحاجات الفعلية من الماكينات والآلات والمعدات الزراعية ، في ضوء حجم وطبقة الملكية الخاصة لتحويل الاتفاق الاستثماري الخاص إلى أصل منتج من خلال بناء قاعدة استثمارية تؤمن اليه ذاتيه مستمرة للنمو ، ووضع الشروط والضوابط الدقيقة التي تمنع ضياع رؤوس الأموال المستثمرة أ تهريبها إلى خارج القطاع الزراعي وتجنب أي اتفاق استثماري لا يضيف الي الطاقات أو لا يعطي مردوداً إيجابياً يسهم في تطوير القطاع الزراعي .
حادي عشر: العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة اصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مع العمل على ادخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النقاط الاستثماري.

المراجع:

([1]) Claudio jedlicki: La France et Linvest Lsseme it direct etranger en Amative latine dane, Mondes en development, tome, 26, No 104, 1998, p. 87.

([٢]) د/ علي لطفي: التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨١م.

([٣]) د/ حبيب الرحمن جدي: دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الأخذة في النمو، رسالة دكتوراه حقوق القاهرة ١٩٨٢م.

([٤]) د/ محمد حافظ عبده الرهوان، د/ أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر ١٩٩٩م.

([٥]) د/ عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية بدون سنة طبع.

([٦]) د/ فاضل حمه صالح الزهاوي: المشروعات المشتركة وفقاً لقوانين الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة القاهرة ١٩٨٩م.

([٧]) د/ على حسين ملحم: دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الخاصة في الدول النامية – رسالة دكتوراه – حقوق القاهرة ١٩٩٨م.

([٨]) د/ السيد عبد المولى: المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية – دار النهضة العربية، ١٩٩٠م.

([٩]) د/ مصطفى عزب العرب – الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي مكتبية أم القرى – المنصور ١٩٩٧م.

([10]) Dy: lbrahim Shihata: International Resonses to investment problems some Basic contents, Revel Egypt Conte fluorine, No, 351, Arinee/ 64, janvier, 1973, p. 59.

([١١]) د/ عطية عبد الحليم صقر: الحوافز الضريبة لتشجيع الاستثمار في مصر – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٨م.

([١٢]) د/ أمين السيد أحمد لطفي: تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها، دار النهضة العربية ١٩٩٧م.

([١٣]) د/ رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع والقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وعلى ضوء أراء الفقه وأحكام القضاة، دار النهضة العربية: القاهرة ١٩٩٨م.

(١٤) د/ محمد محمد علي السيد سرور: سياسة الإعفاءات في ضرائب الدخل في التشريع المصري دراسة مق ارنة – رسالة دكتوراه – حقوق القاهرة ١٩٩٢م.

(١٥) د/ عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

(١٦) خالد عبد الغفور صالح، أهمية القطاع الزراعي ودوره في اقتصاديات الدول النامية "مجلة المصرفي" العدد الخامس، نوفمبر ١٩٩٨م.

(١٧) د/ عثمان إبراهيم السيد – الاقتصاد الماليزي – المؤسسة العامة للطباعة والنشر، ماليزيا، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

(١٨) أسامة محمد سعيد: التمويل المصرفي للقطاع الزراعي لماليزيا "مجلة المصرفي" العدد السابع ماليزيا يونيو ١٩٩٦م.

(١٩) د/ محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية الاقتصادية – النسر الذهبي للطباعة، ١٩٩٧م.

(٢٠) مركز المشروعات الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر طبعة منقحة ٢٠٠٥ واشنطن.

(21) UNCTAD, world investment Report, New York and General 1998, pp. 106 – 107.